**مقياس : الحكامة والمواطنة**

**المستوى : السنة الثالثة : أدب + لسانيات**

**أستاذ المقياس : د/ عبد الكريم عاشور**

## عنوان المحاضرة : فواعل ومعايير الحكامة

بعد دراساتنا في محاضرات سابقة لمفهوم الحكامة وتطرقنا إلى أهم التعريفات المقدمة و الإشارة إلى تطور المفهوم وصولا إلى تبين وشرح الأبعاد التي يبنى عليها . نواصل ضمن هذه المحاضرة التطرق لى محورين آخرين يتناول الأول منهما الفواعل الأساسية التي تبنى عليها الحكامة والتي تنحصر في الدولة ( القطاع العام ) القطاع الخاص ، المجتمع المدني . في حين يختص المحور الثاني بالتطرق إلى معايير الحكامة التي اختلفت الدراسات والأبحاث في تعدادها ، وسنحاول دراساتها وفقا لما جاء في دراسة تضمنها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة اعتبارا أنها الأقرب إلى الإجماع .

### المحور الأول : فواعل الحكامة

1- **القطاع العام ( الحكومة ) secteur public :** مهمة القطاع العام توفير الأطر القانونية والتنظيمية وحفظ النظام العام ، وتامين سيادة القانون باحترام حقوق الإنسان وحماية الحريات ، وتفعيل المشاركة السياسية المنتجة للفعالية ، وترسيخ قيم المواطنة ، والالتزام بالشفافية والحوار مع مختلف الفواعل ، والإفصاح عن أشكال النفقات العمومية والموازنات العامة ، ودعم فصل السلطات واستقلاليتها المرنة بما يؤدي إلى تعميق المساءلة و المحاسبة الدقيقة والمستمرة في إدارة النشاط الاقتصادي العمومي .

2- **القطاع الخاص Secteur privé** : يستطيع القطاع الخاص أن يكون شريك فى الإدارة وعليها مسئولية اجتماعية وتوفير المال والمعرفة في العمليات التنموية بالشراكة ومع المجتمع المحلى وأجهزة الدولة الرسمية

ومنظمات المجتمع المدنى وعليه تامين القروض للإسكان وتامين التدريب والتعليم والمنح التعليمية ويساهم في الشفافية المعلومات والبيانات والإحصائيات ونشرها . [1]

3- **المجتمع المدني : société civile** حيوية المجتمع المدنى فى قدرته على تاطير الموطنين فى العمل الطوعى الذي يشمل الشأن العام وفى كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية . والعمل المشترك مع السلطات المحلية والأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة فى إطار صنع السياسات العامة والإشراف والمراقبة والمشاركة فى تنفيذ المشاريع . والالتزام بالشفافية فى عملها خاصة على الصعيد المالى والإداري وكذلك الالتزام بنظم المحاسبة والمساءلة الداخلية والانتخابات الدورية وتداول السلطة وعدم استقلال النفوذ وبهذا تساهم منظمات المجتمع المدني فى تأسيس الحكم الراشد وتصبح نموذجا[2]

ويشمل المجتمع المدني مختلف الجمعيات ، والأندية الرياضية أو الاجتماعية، ، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات التطوعية، ، والتعاونيات، والجمعيات المهنية، والنقابات العمالية .

**شكل يوضح فواعل الحكم الراشد المحلي**

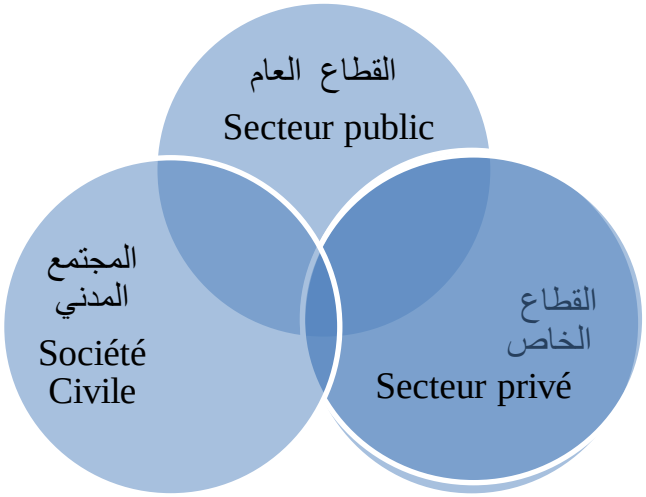


**المصدر :** زهير عبد الكريم الكايد ؛ الحكمانية Governance : قضايا وتطبيقات . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 . ص 44 . بتصرف .

إن منطق الحكم الراشد يؤمن تفاعل مكونات ثلاث هي : القطاع العام القطاع الخاص المجتمع المدني ، وبالرغم من أن كل تلك الفواعل تنفصل فيما بينها في التكوين والمجال والحجم والهدف ، إلا أنها تؤدي دورا متكاملا من خلال تفاعلها في إطار قيم المشاركة وتكافؤ الفرص والعدالة وشفافية الأدوار .

## المحور الثاني : معايير الحكامة

أحصت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعة معايير هي :[3]

**1/ المشاركة( Participation ) :** تعرف المشاركة وفق مفهوم الحكم الراشد بحق كل من المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات ، وتتطلب المشاركة توافر القوانين التي تضمن حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بصفة إجمالية ، وهذا

حماية وضمانا للمشاركة المتساوية لمختلف الأفراد والمواطنين ، وتثمين فعاليتها ، بهدف الوصول إلى ترسيخ الشرعية السياسية.

**2/ حكم القانون (Rule of Law) :** ويشير حكم القانون إلى شمولية القانون وسيادته على الجميع ، ولا وجود للتفرقة في تطبيق القانون تماشيا مع منطق حقوق الإنسان ، ويعمل القانون على ضبط وتنظيم تلك العلاقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة ، وبين الأفراد والدولة من جهة ثانية ، إضافة إلى دور القانون في تنظيم العلاقات المتبادلة بين مؤسسات الدولة في إطار احترام الفصل بين السلطات وتكريس الاستقلالية القضائية .

**3/ حسن الاستجابة(Responsiveness ):**وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع والإجابة على متطلبات الجميع من دون استثناء .

**4/ المساواة (Equity):** وتعني فسح المجال أمام الجميع ، ومنحهم التساوي في الفرص في كل المجالات من اجل تحسين أوضاعهم .

**5/ بناء التوافق (Consenus Oriented ):** ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المختلفة و المتضاربة بهدف تحقيق إجماع شامل حول مصلحة الجميع و المصلحة العامة .

**6/الفعالية (Effectiveness ):** وتشير إلى الترجمة الحقيقة للقدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج لرغبات وحاجات المواطنين وتطلعاتهم ، ضمن إدارة رشيدة وبأسلوب عقلاني للموارد والإمكانات المتاحة .

**7/ المحاسبة والمسائلة (Accountability:) :** وتعني التأسيس لنظام المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، إضافة إلى القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة ، وعلى وجه الخصوص مشكلة العام والخاص وكيفية اعتماد مبدأ الفصل بين العام والخاص ، بما يضمن سيادة وحماية المصلحة العامة من كل تسخير واستغلال مهما تكن الجهة التي تقوم بهذا الدور.

**8/الرؤية الإستراتيجية(Strategic Vision )**: وتتمثل في رؤية تنطلق من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى توفير الشروط الأساسية تؤدي إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع وقدراته البشرية المختلفة .

**9/ الشفافية(Transparency) :** وتوضح مدى توافر المعلومات الدقيقة في الزمان والمكان وفتح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة ، الأمر الذي يعطي مقدرة على تبني قرارات هامة في مجال صناعة السياسات العامة .

مما سبق نجد تحسين الحكم الرشيد L'amélioration de la bonne gouvernance يجب أن يأتي من الداخل ويكون مناسبا لهذا البلد ومواطنيه. وهنا يجب على منظمات المجتمع المدني أن يكون لها دور رئيسي ، إذ يجب أن تشارك في إضفاء الشرعية على العمل السياسي الحكومي[4] . ويتطلب قياس نوعية إدارة الحكم التركيز على الحوكمة في العمل التنموي والذي يعني تفعيل مفهوم الحكم من خلال خلق مجموعة من مؤشرات الحكم .[5]

قائمة المراجع

[1] - مفهوم الحكم الصالح : متاح في :
http://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/1795-2010-10-22-17-45-43 . تاريخ الاطلاع : 2016 /11/17 .

[2] - المرجع نفسه .

[3] - حسن كريم ؛ مفهوم الحكم الصالح . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 16 ، 18 .

[4] - « Surveiller et , dénoncer la corruption , Méthodes et outils participatifs pour les organisations de la société civile en Afrique » . Guide pratique destiné aux partenaires et experts anti-corruption . PNUD : p 03 .

[5] - «Corruption and Governance, Measuring the Quality of Governance. http://lnweb90.worldbank.org/eca/eca.nsf/Sectors/ECSPE/E9AC26BAE82D37D685256A940073F4E9?OpenDocument, senn on : 01/06/2016.